مزاراً يحج إليه اليهود. وقد طلب المسؤولون الدينيون المسلمون من رجال الشرطة (١١/١٠/١٩٨٧) إخلاء ساحة الاقصى، غير أن شرطياً ألقى قنبلة مسيلة للدموع، مما تسبب في تجدد المشاجرات مرة أخرى، وبصورة أعنف، وأسفرت عن إصابة زهاء عشرين شخصاً من بين الشرطة والمتظاهرين. وقد استمرت أحداث العنف إلى ما بعد الساعة الثانية عشرة والنصف، من دون أن يتمكن أنصار الهيكل من الدخول إلى ساحة الحرم القدسي، بسبب المخاطر التي كان من الممكن أن يتعرضوا لها (**المصدر نفسه**). ومن الجدير ذكره، أن رئيس جماعة «أمناء جبل الهيكل»، غرشون سلمون، كان استصدر امراً من الشرطة الاسرائيلية يسمح له، ولجماعته، بدخول الحرم الشريف، وأداء الصلاة فيه. وذكر سلمون، الذي بدا مسروراً لهذا القرار، انه حصل على ترخيص بالصلاة في الحرم، بعد سلسلة اجتماعات عقدت بين جماعته وقيادة الشرطة، التي «اقتنعت بضرورة السماح لهم بالصلاة» (**الشعب**، ٧/١٠/١٩٨٧).

تعاون جديد

يجرى في الضفة الغربية، منذ فترة، نوع من التعاون بين الاردن واسرائيل، على مستوى المؤسسات التعليمية. وهو تعاون لم يكن قائماً من قبل. وقد بدأت تتضح صورته مع بداية السنة الدراسية الحالية (١٩٨٧/١٩٨٨)، حيث دخل إلى المدارس ٤٠٠ ألف طالب وطالبة. وتتلقى غالبية هؤلاء الطلاب تعليمها في مدارس حكومية، والبعض الآخر في المدارس التابعة لوكالة غوث اللاجئين (أونروا). ويشرف ضابط الادارة المدنية الاسرائيلية، أسعد عرايدة، على الشؤون المتعلقة بـ ٨٣٠ مدرسة. وقالت مصادر اسرائيلية ان العمل، والتنسيق، بين الاردن واسرائيل يستندان، الآن، إلى اتفاق غير مكتوب يقضي بتقسيم العمل بين الجانبين، فتشرف الادارة المدنية على معالجة القضايا الجانبية العديدة لمشكلات التعليم والثقافة، في حين تهتم الحكومة الاردنية بالجانب الفني. أما الاعداد للامتحانات والاشراف عليها، فموكل أمره إلى السلطات الاردنية، من طريق لجنة الامتحانات التي تعمل في الضفة الغربية. ولا يقتصر العمل بين الجانبين على ذلك، اذ تتدخل السلطات الاردنية في الجوانب الادارية في مجال التعليم. ففي السنة الدراسية الأخيرة، أرسلت عمان دفعات مالية لدعم الرواتب المتدنية للمدرسين العاملين في مدارس حكومية، فحصل كل مدرس على مبلغ يتراوح بين ٥٠ ـ ٢٥٠ شاقل جديد، زيادة شهرية على راتبه، إلى جانب إقامة عدد من المؤسسات التعليمية، بمبادرة الأوقاف الاسلامية وإشرافها، وهي، كما هو معروف، تخضع، بدورها، لاشراف أردني مباشر. وقد سعى الاردن، مع بداية السنة الدراسية الحالية، إلى إقامة كلية جديدة في نابلس تقوم بتدريس مواد المساعدة الطبية والحسابات، وإعداد موظفين للعمل في المصارف وغيرها. وعلى الرغم من عدم وضوح أي طابع سياسي لعلاقات التعاون الاردني ـ الاسرائيلي في هذا المجال، الا ان بعض اجراءات الطرفين تتخذ مثل هذا الطابع، وكذلك قيام الجانب الاسرائيلي بنقل عدد كبير من المعلمين من المدارس التي يعملون فيها إلى أخرى بعيدة جداً، ولاسباب سياسية (**المصدر نفسه**، ٢/٩/١٩٨٧).

وتحدثت مصادر أخرى عن مستوى أعلى من التعاون السياسي، فكشف كتاب «تعاون الاعداء» الذي أشرفت على إصداره، مؤخراً، صحيفة «يديعوت أحرونوت» الاسرائيلية، عن وثيقة تعاون وقعها الطرفان الاردني والاسرائيلي، بتاريخ ١١/٤/١٩٨٧، وسجلت تحت إسم «مذكرة تفاهم»، واتفق الطرفان الا يطلع زعيم حزب العمل الاسرائيلي، شمعون بيرس أيا من وزراء الحكومة الاسرائيلية عليها، بمن فيهم أعضاء المجلس الوزاري المصغر، ويكتفي باطلاعهم على مادتين في المذكرة تناقشان شروط وأسس السلام بين الاردن واسرائيل، وطرق نقل الصلاحيات، في المناطق المحتلة، تدريجياً من اسرائيل إلى الاردن، وصولاً إلى الأهداف المتفق عليها بينهما (**المصدر نفسه**، ٣/١٠/١٩٨٧).

إلى ذلك، كشفت أوساط اسرائيلية النقاب عن مساع اردنية، تجرى حالياً، لاقامة نواة لمجلس حكم ذاتي في الضفة الغربية. وقالت هذه الاوساط ان عمان باشرت اتصالاتها مع جهات مختلفة في الضفة الغربية لاقامة مؤسسة تحمل إسم «مؤسسة التطوير الاجتماعي في الضفة وشرق القدس»، رشح لرئاستها حاتم أبو غزالة، من نابلس، ويتولى